

حفظكم الله.

الأخت المهندسة / أشواق غنيم

مدير مكتب - وكيل وزارة الحكم المحلي .

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع/المشاكل و القضايا العالقة لدى بلدية جباليا النزلة

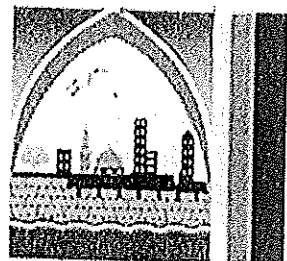
تهديكم بلدية جباليا عاطر تحياتها ونسال الله أن يصلكم كتابنا هذا وأنتم تنعمون برضا من الله ورضوان.

بالإشارة للموضوع المذكور أعلاه ، بداية نرحب بزيارة عطوفة وكيل وزارة الحكم المحلي لبلدية جباليا النزلة و نرفق لحضرتكم أهم المحاور و المشاكل و الاحتياجات التي سيتم مناقشتها خلال زيارة عطوفة وكيل وزارة الحكم المحلي للبلدية .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاختيرام،،،

م. مازن عبد النجار
رئيس البلدية
2022/04/24م



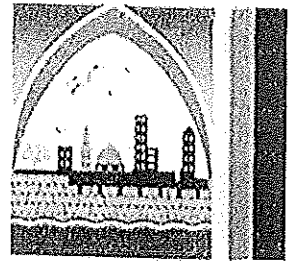


واقع الجانب الإداري في بلدية جباليا النزلية حتى مارس 2022

المحور الأول: تشخيص الوضع القائم

ملخص قاعدة بيانات موظفي البلدية :

البيانات	العدد	اجمالي الراتب
رئيس الهيئة المحلية	1	8,000.00
الموظفين المثبتين وملفاتهم مقبولة في التأمين والمعاشات	174	580,180
الموظفين المعيّنين والمثبتين غير المدرجين لدى هيئة التأمين والمعاشات الفلسطينية	87	222,704.00
عقود التشغيل المؤقتة للوظائف التخصصية	17	29,700.00
عقود التشغيل المؤقتة (مهنية + حرفية)	8	10,850.00
عقود التشغيل المؤقتة (عمال وغيره)	72	94,950.00
عقود التشغيل بنظام المياومة	-	66,666.66
الإجمالي		1,013,050.66



أولاً: القضايا الإدارية العالقة

• ملف الموظفين العالق لدى التأمين والمعاشات:

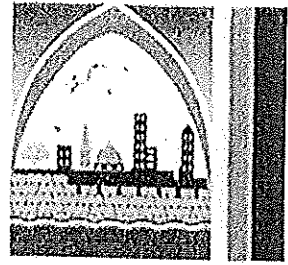
1. يوجد حالياً عدد (87) موظفاً مثبت وعلى رأس عملهم ولكن ملفاتهم عالقة في التأمين والمعاشات، وهم يمثلون ما نسبته (33.33%) من إجمالي الموظفين المثبتين في البلدية، وهو ما يشكل مصدر عدم استقرار للموظفين خاصة وأن هناك عدد من هذه الفئة قد توفي أو أحيل للتقاعد وهو على رأس عمله.
2. يوجد عدد (4) موظفين انتهت خدماتهم بسبب الوفاة أو بلوغ سن التقاعد، لكن يتعذر ذلك بسبب عدم تسوية ملفاتهم في هيئة التقاعد الفلسطينية.
3. يوجد عدد (4) موظفين تعذر إحالتهم للقسميون الطبي نتيجة أمراض وعجز طبي بسبب عدم تسوية ملفاتهم في هيئة التقاعد الفلسطينية.

• مشكلة النقص الحاد في الوظائف التخصصية و التي تمثلت في التالي :

1. عدم تصديق الوزارة على التعيين أو التشغيل بنظام العقد للعديد من الوظائف التخصصية والحيوية للبلدية، حيث تعاني البلدية من عجز في هذا الموضوع، والجدول التالي يبين إحصائية مقارنة بين حجم المتقاعدين والمعيّنين منذ العام 2013م وحتى تاريخه حسب السنوات وحسب الفئات الوظيفية:

مقارنة التقاعد والتعيين حسب الفئة الوظيفية أو التخصصية			
#	الفئة	تقاعد	تعيين
1	إدارية	9	0
2	أعمال مكتبية	23	0
3	حراسات	5	1
4	حرفية	14	0
5	سائق	16	0
6	عمال	25	5
7	قانونية	2	0
8	مالية	8	1
9	مشغل بنر / مضخة	23	4
10	مساحة	3	1
11	هندسية	12	3
12	GIS	0	0
المجموع		140	15

مقارنة التقاعد والتعيين حسب السنوات			
#	السنة	تقاعد	تعيين
1	2013	14	1
2	2014	4	2
3	2015	11	4
4	2016	7	1
5	2017	7	1
6	2018	12	1
7	2019	14	0
8	2020	33	0
9	2021	31	5
10	2022	7	0
المجموع		140	15

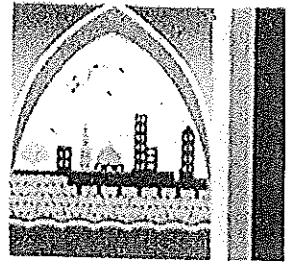


• احتياجات إدارية ضرورية للارتقاء بالعمل الإداري في البلدية تتمثل في

التالي :

1. اعتماد الهيكلية الإدارية للبلدية حيث ان البلدية قامت بتحديث الهيكلية الإدارية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للبلدية فيما يتعلق باستحداث وحدات تنظيمية، وحين التوجه في محضر الاحداثات باعتماد المسميات للموظفين وفق الهيكلية قبل الطلب بالرفض لعدم اعتماد الوزارة للهيكلية الإدارية.
2. تحسين المخصص المالي في الموازنة المتعلقة بعقود التشغيل بنظام المياومة، حيث اعتمدت الوزارة مبلغ (800,000) شيكل سنوياً، علماً بأنه حالياً يوجد عدد (5) موظف في إجازة بدون راتب، مما اضطرت البلدية بالتعويض عن معظمهم بالتشغيل بنظام المياومة، وبلغ عدد العاملين بنظام المياومة بعد التقليس (92) موزعين ما بين عامل ومحصل خارجي ووظيفة تخصصية بالإضافة إلى انه منذ بداية العام 2022م تقاعد عدد (7) موظفين منهم مهندسة في قسم التصميم، علماً بأن الوزارة لم توافق على تشغيل مهندس بنظام العقد، مما اضطرت البلدية بتشغيل بديل على بند المياومة والذي يعاني من عجز حاد في المبلغ المخصص، علماً بأن البلدية اطرت لتقليص الرواتب على بند المياومة ليكون متوسط الأجر (790) شيكل لكل عامل أو فئة تخصصية على هذا البند.
3. المصادقة على الوظائف التي رفضتها الوزارة خلال مناقشة احداثات وموازنة 2022م وهي:

#	الوظيفة	العدد
1	مهندس مدني	2
2	مهندس معماري	2
3	محاسب	3
4	مهندس سكادا	1
5	مساح	2
6	سائق حمولة	7
7	فني لوحات تحكم	2
8	ميكانيكي مضخات ومولدات	1
9	كاتب حسابات	2
10	محامي	2
11	موظف امن وسلامة	1
12	كهربائي سيارات	1
13	ميرمج ويب	1
14	ميرمج تطبيقات هواتف ذكية	1
15	مستول قواعد بيانات dba	1
16	محصلين خارجيين	10



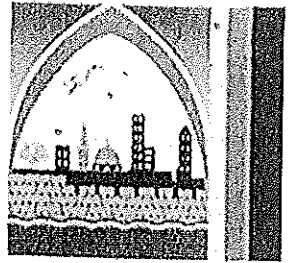
ثانياً: القضايا القانونية العالقة

- (1) وجود اشكاليات لدى سلطة الاراضي تتعلق بعدم تسجيل مرافق البلدية لمنشآت البلدية المقامة على الاراضي الحكومية منذ عقود أو مرافق البلدية الموجودة ضمن الاراضي الحكومية التي تم إفرازها عن طريق البلدية ومن اللجنة المركزية وقد تم مخاطبة وزارة الحكم المحلي وسلطة الاراضي عدة مرات بهذا الخصوص وللأسف دون جدوي.
- (2) مطالبة وزارة الداخلية بافتتاح قسم تنفيذ الخاص بالبلديات لدى مقرات شرطة البلديات أسوة بما هو موجود في مراكز الشرطة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة البلدية في المخالفات وكذلك لتنفيذ أوامر الحبس لديون البلدية المحكوم فيها ولتجصيل الغرامات الصادرة عن محكمة البلدية وتسهيل أعمال البلدية بدلاً من مركز الشرطة التي تستغرق وقت طويل جداً .

ثالثاً: القضايا و المشاكل المالية

حيث أن إيرادات البلدية تصرف على الرواتب والمصروفات التشغيلية ولا تكفي لسدادها ، في ظل عدم وجود أمان مالي من قبل الحكومة في حال عجز البلدية عن الوفاء بالتزاماتها ، ولضمان الأمان المالي للبلدية للإيفاء بالتزاماتها المالية و لمساندة البلدية مالياً من قبل الحكومة و الذي يتطلب التالي :

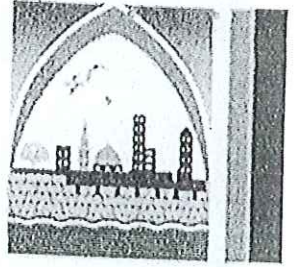
1. مطلوب زيادة حصة البلدية من الحكومة مقابل رسوم الطرق والمقاصد مع الحكومة.
2. إلزام المواطنين عند تقديمهم لخدمة في المؤسسات الحكومية بالحصول على خلو طرف من البلدية .
3. بناء برنامج قدرات دائم للكادر الوظيفي مع تطوير الأجهزة والمعدات المكتبية.



4. زيادة الدفعة الشهرية من قبل الحكومة للبلديات.
5. زيادة حصة البلديات من الرسوم على الطرق السنوية .
6. الغاء جميع معاملات البلديات لدى الحكومة من الحصول على خلوات طرف من ضريبي الدخل والمضافة.

رابعاً: القضايا و المشاكل التنظيمية و التخطيطية

1. مشكلة التعامل مع أراضي الأقساط و قرار وقف التعامل معها حسب قرار الوزارة و سلطة الأراضي.
2. زيادة طلبات التعويض للمواطنين نتيجة استقطاع الأراضي لفتح و توسعة الشوارع المعتمدة و عدم وجود أراضي و مرافق حكومية للمبادلة مع المواطنين بدلا عن أراضيهم المستقطعة و وجود احكام صادرة بالتعويض حيث فقدت البلدية كثير من المرافق التي تم اعتمادها من اللجنة المركزية بسبب عدم تعاون الحكومة في التعويض.
3. التأخر في الرد على قرارات اللجنة المحلية و اعتماد توصياتها فيما يتعلق بالحرف و المنشآت التي تتطلب موافقة اللجنة المركزية (المخابز - محطات الغاز و الوقودالخ).
4. تعدي عدد من الجهات المتنفذة على الاملاك العامة و الأراضي الحكومية (شاطئ البحر - مركز ال 17 ..الخ).



5. عدم تعاون الحكومة و سلطة الأراضي لطالبات البلدية بخصوص
تخصيص أراضي مرافق البلدية (كراج البلدية-محطات المعالجة-آبار
المياه-المنزّهات-الزوائد التنظيمية-مقرات البلدية ..الخ).

خامساً: القضايا و المشاكل التنظيمية و التخطيطية

1. عدم توفر خريطة جوية حديثة و بدقة عالية .
2. عدم توفر كادر وظيفي في القسم .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

م. مازن عبد النجار

رئيس البلدية

2022/04/24م

